موريتانيا بين تدهور الاوضاع الداخلية

في العشرين من شهر مارس المنصرم، قام العقيد ولد السالك، رئيس الدولة ورئيس اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني، بتعديل الحكومة وبمراجعة الدستور بشكل يسمح له بالاستحواذ على كامل السلطات والصلاحيات. وصاحبت هذه المراجعة اقالة ثلاثة وزراء.

وفي السادس من شهر أبريل، حدثت تعديلات أخرى أكثر أهمية ووزنا من سابقتها. فاذا كان العقيد مصطفى ولد محمد السالك قد احتفظ شكليا برئاسة الدولة، فان السلطة الفعلية انتقلت الى يد العقيد أحمد ولد بوسيف رئيس الوزراءالسابق، وتحول اسم اللجنة العسكرية من لجنة الانقاذ الوطني الى لجنة الخلاص الوطني.

وهكذا شهدت موريتانيا في غضون سبعة أشهر ثلاثة تحولات مهمة على مستوى السلطة. كان أولها وأهمها، الانقلاب الذى أطاح بالرئيس السابق المختار ولد دادة في الصيف الماضي بعد أن مكث في رئاسة البلاد ١٨ سنة. لقد جاء الانقلاب الاول، على حد تعبير مدبريه، ليفجر دينامية السلام في منطقة المغرب العربي وليخرج موريتانيا من وضع الاستنزاف الخطير الذى آلت اليه من جراء حرب الصحراء. لكن وعلى الرغم من ايقاف "البوليساريو" لعملياته الهجومية ضد موريتانيا، غداة الانقلاب، لم تشهد الشهور التي تلته انفراجا للازمة الاقتصادية الحادة ولا انفراجا لحالة التوتر والاصطدام العسكرى المخيمة على المنطقة.

ان التغيرات الثلاثة التي شهدتها موريتانيا على مستوى السلطة، تجد قاسمها المشترك في عاملين اثنين: تدهور الوضع الداخلي من جهة وتطورات قضية الصحراء المغربية من جهة ثانية.

تدهور الاوضاع الداخلية

لقد تميزت الشهور الاخيرة من حكم ولد دادة بالاختناق على المستوى الاقتصادى، فزيادة على التضخم المتصاعد والمضاربة في المواد الاساسية، جاءت الضرائب غير المباشرة والخاصة لتزيد المستوى المعيشي للسكان تدهورا أكثر فأكثر.

وما من شك أن التكاليف العسكرية قد لعبت دورا هاما في احتدام الازمة الاقتصادية، فقد أصبحت هذه التكاليف تمتص ٦٠ في المائة من الميزانية منذ سنة ١٩٧٧. كما أن الوضع العسكرى المتفجر شجع المستفيدين من الحرب وعزز الارتشاء داخل جهاز الدولة.

وعلى الرغم من المساعدات المالية الهامة التي تقدمها الدول الخليجية أساسا لموريتانيا، فان الدولة اضطرت في شهر يوليوز (الشهر الذى تم فيه الانقلاب) للاستدانة من البنوك المحلية لدفع أجور موظفيها.

وفضلاعن النفقات العسكرية المتصاعدة، فان ارتباط الاقتصاد الموريتاني بالسوق الرأسمالية العالمية وتبعيته ازائها، كان له انعكاس سلبي وبخاصة نتيجة ركود صناعة الحديد الاوروبية. فالحديد الذى يغطي مردوده ٨٠ الى ٩٠ بالمائة من مداخيل العملة الصعبة وأكثر من ثلث موارد الميزانية، انخفضت صادراته بشكل كبير. فبعد أن كانت قيمته المصدرة سنة ١٩٧٤ تعادل ١١ ٧٧٧ مليون طن انخفضت الى ٨ ٤٢٣ مليون طن سنة ١٩٧٧.

ومما زاد في احتدام الازمة الاقتصادية، الجفاف الذى شمل البلاد سنة ١٩٧٧ والذى خفض الانتاج الفلاحي الى أقل من نصف حجمه العادى. ففي حين أن حاجيات البلاد تقدر بـ ١٨٠ ألف طن لم يبلغ المحصول الا ٣٠ ألف طن. وهي ضربة خطيرة اذا علمنا أن ٩٠ بالمائة من السكان يعيشون على الفلاحة وتربية الماشية، وأن ٦ الى ٧ أشخاص من أصل ١٠ هم رعاة. فرغم مرور أزيد من ثمانية عشرة سنة على الا ستقلال الشكلي لموريتانيا، لا يزال الرحل يشكلون ثلث السكان. فمن أصل ١،٤٢٠،٠٠٠ نسمة حسب احصاء ١٩٧٧ هناك ٥١٤٠٠٠ من الرحل.

ان الاقتصاد الموريتاني ككل، اقتصاد يهيمن عليه طابع التبعية. اقتصاد مختل. فالقطاع الصناعي الذى في الانتاج الداخلي الخام بأكثر من ٦٥ في المائة لا يشغل الا عشرة بالمائة من السكان النشيطين. في حين أن الفلاحة وتربية الماشية والصيد البحرى والصناعة التقليدية، التي تشكل مصدر عيش أكثر من ٩٠ بالمائة من السكان، لا تساهم في الانتاج الداخلي الخام الا بنسبة ٤،٩٨ بالمائة. أما اخراج الاوقية من منطقة الفرنك الفرنسي والاجراءات التأميمية التي تمت تحت ضغط القوى التقدمية الموريتانية، فانها ستتعرض لتراجعات خطيرة.

فتأميم شركة "ميفيرما" التي كانت تستغل مناجم الحديد بزويرات، سنة ١٩٧٥، فانه لم يضايق الشركات المتعددة الجنسية بعد مرور سنوات من النهب المطلق وبعد أن أخدت تعويضات ملا ئمة عن التأميم، خاصة وأنها تستمر في استلام حاجياتها من الحديد وفق عقود امتيازية، تاركة للدولة الموريتانية كافة مخاطر وانعكاسات تقلب السوق العالمية وعبىء تأمين عمل المناجم وضمانه.

وفي اطار توجيهات صندوق الامن الدولي، كان فصل منجم نحاس أكجوجت عن الشركة الوطنية المنجمية والصناعية، قبل اغلاقه بشكل موءقت بسبب انخفا ض سعر النحاس في السوق العالمية. وكان اغلاق مصفاة السكر في نواكشوط وتأجيل بدء العمل في مصفاة النفط بنواديبو... وهناك حاليا توجه نحو اعادة ربط العملة الموريتانية (الاوقية) بالفرنك الفرنسي من جديد ولو بصفة غير مباشرة وفق اتفاقية خاصة. ومعلوم أن أن لجنة فرنسية حلت بنواكشوط قبل أيام من الاطاحة بالرئيس السابق ولد دادة، لدراسة هذا الامر.

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التأزم الاقتصادى على الاوضاع المعيشية والاجتماعية للغالبية العظمى من السكان. فارتفاع الاسعار وتفشي المضاربات واستفحال ظاهرة الرشوة وصلت الى حد لا يطاق. ففي مجتمع تسوده الامية (تبلغ نسبتها ٨٠ بالمائة)، تتسم الاوضاع الاجتماعية بالتدهور المستمر- فالوضعية الصحية مزرية،حيث لا يوجد الا ٧٥ طبيبا من بينهم ٦٥ أجنبيا (أى طبيب لازيد من ٣٠ ألف مواطن)، وسرير واحد لكل ٣٠٠ ٢ شخص. والجدير بالذكر أن طفلا واحدا على خمسة يموت عند الولادة. بالاضافة الى هذا الجانب هناك تنامي ظاهرة مدن القصدير في ضواحي المدن الكبرى. فعدد سكان نواكشوط ارتفع من ١٤،٠٠٠ نسمة في نهاية الستينات الى ١٤٠ ألف نسمة، أى أنه تضاعف عشر مرات.

وتجدر الاشارة الى أن المجتمع الموريتاني ظل مجتمعا عشائريا، حيث أن العلاقات العشائرية تلعب دورا هاما وحاسما فيه. فالبنيات التقليدية لم تتعرض الا لتطور ضئيل ونسبي. فافئات الحاكمة ترتكز على قبائل العرب والزوايا الدينية. وهذه الاخيرة لها نفوذ كبير في المجتمع الموريتاني،اذ أن ما يقارب ٦٠ في

←

وعواقب التطفل على الصحراء المغربية

المائة من السكان منخرطين حاليا في زوايا دينية، والفئات المستضعفة تتشكل من الرعاة و"الحراطين" والعبيد. وهناك أقلية زنجية تشكل ٢٤ بالمائة من السكان تتوزع كالتالي: "التوكولور" ١٧ بالمائة، "الساراكولي" ٥ بالمائة الولوف ١ بالمائة، اليول ١ بالمائة.

وانقلاب ١٠ يوليوز يجسد هيمنة قبائل العرب المقاتلة من جديد بعد أن أبعدت نسبيا في السنوات الماضية لصالح الزوايا. فالرئيس السابق من عشيرة أولاد بيرى بمنطقة الترارزة في الجنوب، في حين أن القادة العسكريين الذين خلفوه هم في غالبيتهم من منطقة الحوض الشرقي الجنوبي (الرئيس ولد محمد السالك ـ أحمد ولد عبدالله ـ الشيخ ولد بيضا ـ جدو ولد السالك..).

ولقد فشل انقلاب ١٠ يوليوز على المستوى الداخلي. فالازمة الاقتصادية لم تنفك عن التدهور والاستفحال. فهذا الانقلاب، كما تؤكد الاحداث، لم يكن سوى فرصة بالنسبة للبعض للاثراء الفاحش ولتصفية بعض الحسابات القبلية وطمأنة الرأسمال الخاص والاجنبي بوعود الليبيرالية والحد من تدخل الدولة الا اذا تعلق الامر بالخسارات والديون (بلغت هذه الاخيرة ٧٥٠٠ مليون دولار..).

وبموازاة هذا الفشل على المستوى الداخلي في تطويق الازمة الداخلية، فشل الحكم العسكرى فيما أسماه بدينامية السلام.

عواقب التطفل على الصحراء المغربية

ان كل الواقع والاحداث تؤكد أن الدافع الاساسي لانقلاب عاشر يوليوز وللتحولات التي تلته ـ رغم أهمية العامل الداخلي ـ كان هو تطورات قضية الصحراء. ان ما عبر عنه القادة العسكريون بدينامية السلام يتلخص في ترتيب الاوضاع في المنطقة من جديد في آفاق تحضير تسوية جديدة. ان المستفيد الاول من الانقلاب الموريتاني الاول كانت هي فرنسا التي "تقبلته" بارتياح كبير. ذلك أنها وجدت فيه امكانية لضرب عصفرين بحجر واحد:

ـ من جهة محاولة استرجاع علاقتها مع الجزائر وتطوير مبادلاتها الاقتصادية معها.

ـ من جهة ثانية، فرض وجودها بشكل

البقية على الصفحة ١١

جدول لاهم الاحداث

× ١٠ يوليوز ١٩٧٨: الانقلاب على الرئيس ولد دادة بعد حكم دام ١٨ سنة. تشكيل لجنة عسكرية للانقاد الوطني بقيادة العقيد مصطفى ولد محمد السالك.

× ١٢ يوليوز ١٩٧٨: "البوليساريو" يعلن وقف اطلاق النار على الجبهة الموريتانية.

× ٦ غشت ١٩٧٨: صدور وثيقة موقعة باسم "الاطر الشابة الزنجية الافريقية في موريتانيا"، تحت عنوان: تحليل الوضعية الوطنية. مساهمة الى اللجنة العسكرية لصالح سياسة الانقاد الوطني. بعد أن تطرقت الوثيقة الى تقييم تجربة النظام السابق وانتقدتها على الخصوص في كونها وضعت الزنوج الافارقة في موقع مواطنين من الدرجة الثانية سياسيا واقتصاديا وثقافيا"، طرحت الوثيقة خطوط عريضة لبديل للوضع ينطلق من اعتبار موريتانيا كوطن متعدد القوميات.

× ٩ أكتوبر ١٩٧٨: وزير الخارجية الموريتاني شيخنا ولد الاغضف يؤكد حدوث اتصالات بين موريتانيا و "البوليساريو".

×٧١ نوفمبر ١٩٧٨: الرئيس السينغالي سنغور يهدد بتفجير "مشكل الاقلية الزنجية" في موريتانيا اذا تشكلت دولة صحراوية. ويتهم "البوليساريو" بالعنصرية ازاء السود.

× ٢٩ ديسمبر ١٩٧٨: وفد موريتاني يشارك في تشييع جنازة الرئيس الراحل هوارى بومدين.

× نهاية يناير ١٩٧٨: ظهرت على جدران مدينة نواكشوط عدة شعارات مثل: تسقط العنصرية ـ تكافؤ الثقافات ـ اعادة الاعتبار للجنوب. كما تم توزيع العديد من المناشير بشكل مكشوف في العاصمة الموريتانية، تدور حول نفس الشعارات.

× ٢ مارس ١٩٧٩: مجموعة من رجال التعليم الزنوج يشنون اضرابا "احتجاجا على تعريب التعليم".

× ٢١ مارس ١٩٧٩: الرئيس ولد السالك يقوم بمراجعة الدستور ويستحوذ على كافة السلطات ويتم ابعاد ثلاثة وزراء: جدو ولد السالك ـ ولد بيجيرا ـ ولد بريزيلي.

× شهر مارس ١٩٧٩: الرئيس الموريتاني يطلب مقابلة الرئيس الفرنسي. الحكومة الفرنسية تعتذر بحجة أن برنامج الرئيس حافل لمدة ثلاثة أشهر على الاقل.

× ٢٦ مارس ١٩٧٩: أعلن في دكار عن تشكيل جبهة "زالفوغي" للنضال من أجل تقرير المصير للاقلية الزنجية في موريتانيا. زعيم هذه الجبهة هو "آليون دياو" دركي سابق طرد من الدرك الموريتاني بعد أسابيع من مرور الانقلاب الاول بسبب "سلوكه اللانساني".

× بداية أبريل ١٩٧٩: وصول المبعوث الفرنسي "روني جورنياك" الى العصمة الموريتانية.

× ٥ أبريل كان موعد افتتاح اجتماع اللجنة الاستشارية التي شكلها الرئيس ولد السالك. تغيب عن الاجتماع ٤٠ عضوا.

× ٦ أبريل ١٩٧٩: العقيد أحمد ولد بوسيف يتولى مهام رئاسة الوزراء ونيابة رئاسة اللجنة العسكرية.

× ١١ أبريل ١٩٧٩: وثيقة دستورية جديدة تؤكد على القيادة الجماعية للجنة العسكرية. دور رئيس الدولة يصبح شكليا.

× ١٣ أبريل ١٩٧٩: اطلاق سراح الرئيس السابق المختار ولد دادة.

× ٢٣/٢٢ أبريل٧٩: وفد جزائرى يحل بالعاصمة الموريتانية حيث تقابل مع العقيد ولد محمد السالك.

× ٢٣/٢٢ أبريل ٧٩: زيارة وزير الخارجية الموريتاني للجماهيرية الليبية حيث تقابل مع مبعوثين "للبوليساريو". مصادر ليبية تقول بأن اللقاء توج باتفاق بين الطرفين تتخلى موريتانيا بمقتضاه عن تيريس الغربية. موريتانيا تكذب هذا النبأ مباشرة.

× ٢ ماى ١٩٧٩: لجنة الحكماء الافارقة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية، تحل بالعاصمة نواكشوط.

× ٢٧ ماى ١٩٧٩: مقتل العقيد أحمد ولد بوسيف في حادثة طائرة من جراء عاصفة رملية قوية جرفت الطائرة أثناء هبوطها بدكار.

× ٣١ ماى ١٩٧٩: تعيين العقيد ولد خونا هيد الله رئيسا للحكومة.

× ٣ يونيو ١٩٧٩: الرئيس ولد السالك يعلن استقالته من رئاسة الدولة واللجنة العسكرية للانقاد الوطني، ويتم تعويضه في هذين المنصبين بالعقيد محمود ولد لولي.

موريتانيا ـ تتمة ـ

قوى من جديد في موريتانيا لارجاعها الى حظيرة دول غرب افريقيا والحد من تقاربها المستمر مع الوطن العربي ، بل وجعلها على المدى البعيد منطقة عازلة بين افريقيا والوطن العربي.

لكن "التفاءول" الذى جلبه الانقلاب الموريتاني بخصوص حل ما يسمى بمشكل سرعان ما أخذ يتوارى مع مرور الزمن . ولم تعد المفاوضات واللقاءات المكثفة، كافية بالنسبة للحكم الموريتاني لتهدئة وتنفيس الوضع الداخلي. ولم تعرف منطقة المغرب العربي أى تحول ملموس.

فالى جانب تكثيف المفاوضات واللقاءات ، استمر تصعيد الاصطدام العسكرى والتوتر. وفي خضم هذه الصراعات والتحركات المتمحورة حول قضية الصحراء المغربية، أخذ هامش المناورة يضيق أمام الحكام الموريتانيين فضلا عن اختناق الوضع الداخلي. ان هذا الوضع المهتز أقلق الامبريالية الفرنسية وأحل الخوف لديها محل التفاؤل . وكان رد فعلها هو اظهار نوع من البرودة ازاء الحكام الموريتانيين، تجلى على الخصوص في رفض زيارة مقترحة للرئيس ولد محمد السالك الى باريس. وعوضت هذه الزيارة المرفوضة بارسال المستشار لدى الرئاسة الفرنسية "روني جورنياك" الى نواكشوط.

والجدير بالذكر، أن زيارة المبعوث الفرنسي تزامنت مع انقلاب سادس أفريل . الشيء الذى دفع ببعض المراقبين الى القول بأن هذا الانقلاب جاء ليصحح مسار الامور في اطار الاستمرارية لصالح فرنسا. ويرتكز هذا الطرح على الانذار الفرنسي الموجه عن طريق الرئيس السينيغالي سنغور الى القادة الموريتانيين. هذا الانذار الذى أخذ شكل التهديد بتفجير "مشكل" السكان الموريتانيين السود. وبالفعل أعلن في داكار يوم ٢٦ مارس ـ أى بعد أيام قليلة من استحواذ الرئيس ولد السالك على كامل السلطات ـ عن قيام جبهة "والفوغي" للنضال من أجل حق تقرير المصير للاقلية الزنجية في موريتانيا. ومما يؤكد هذا الطرح أن السلطات السينيغالية قامت بعد انقلاب سادس أفريل، باعتقال زعيم الجبهة المزعومة، الدركي "أليون دياو" بتهمة تهريب السلاح والعملة الصعبة !

واذا ما استثنينا التصريحات المكثفة للقادة الموريتانيين وتحركاتهم في العواصم المختلفة، فان أى شيء ملموس لم ينجز بعد ولحد الان ، لاعلى المستوى الداخلي ولا على مستوى قضية الصحراء . غير أن ما هو ثابت هو أن مصير موريتانيا، ومن خلالها مصير المنطقة، يتقرر خارجها.